التعليل والعامل النحوي في "نتائج الفكر" و"الأمالي" للسهيلي وأثرها في تيسير النحو

د. عايض بن محمد القحطاني*
aiban1434@gmail.com

ملخص:

يرصد هذا البحث جهود العالم النحوي أبي القاسم السهيلي (المتوفى سنة 583هـ) في التيسير النحوي، من خلال الأصول النحوية؛ بهدف إبراز هذه الجهود من خلال أهم المسائل النحوية والصرفية، التي انتقد فيها أقوال النحويين، وطرق استدلالهم على القواعد النحوية، وتناول البحث أصلين مهمين من الأصول النحوية اعتمد عليهما السهيلي في معالجة الظواهر النحوية والصرفية، هما: التعليل النحوي، ونظرية العامل، إذ عالج علاقة هذين الأصلين بالتيسير النحوي، وأثرها في آراء السهيلي، ومنهجه الذي يغلب عليه مراعاة الجانب الوظيفي الذي يقوم على المعنى والفائدة. وقد اقتضت خطة البحث أن يشتمل على مقدمة تضمنت التمهيد، والتعريف بالسهيلي وبكتابيه، وعلى مبحثين، هما: التعليل وأثره في التيسير النحوي، والعامل النحوي وأثره في التيسير النحوي. وتوصل البحث إلى أن جهود السهيلي النحوية من أقدم محاولات النحويين في التيسير النحوي، وأن الاطراد والانعكاس من أهم خصائص التعليل، وأن المتكلم هو العامل الحقيقي؛ لأنه الموجد للمعاني، وأن لنظرية العامل وظيفة تداولية؛ لارتباطها بالمتكلم والمخاطب، وأن من العوامل المعنوية عند السهيلي القصد إلى المذكور، وأن السهيلي يعد أول من تنبه إلى التفريق بين المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، والوصف المعتمد على نفي أو استفهام الذي يعرب مبتدأ.

الكلمات المفتاحية: العامل النحوي، التيسير النحوي، الجانب الوظيفي، نتائج الفكر، أمالي السهيلي.

* دكتوراه لغويات - مكتب التعليم –خميس مشيط - المملكة العربية السعودية.

DOI: 10.53286/2118-000-011-003

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508
الآداب للدراسات اللغوية والأدبية

Reasoning and the Grammatical Factor in *Nataij Al-Fikr* and *Amali* by Al-Suhaili and their Role in Facilitating Grammar

Dr. Aiyd Bin Mohammed Al-Qhtani*

aiban1434@gmail.com

Abstract:

This research observes the efforts of the grammarian Abu Al-Qasim Al-Suhaili (died in 583 AH) in grammatical facilitation through grammatical assets. The aim is to highlight these efforts through the most important grammatical and morphological issues, in which he criticized the views of the grammarians, and the methods of their inference on the grammatical rules. The research dealt with two important grammatical assets that Al-Suhaili relied on in dealing with grammatical and morphological phenomena, namely: grammatical reasoning, and the factor theory. The research was divided into an introduction, a preface, and two sections discussing the reasoning and its impact on grammatical facilitation, and the grammatical factor and its impact on grammatical facilitation. The research concluded that Al-Suhaili's grammatical efforts are among the oldest attempts of grammarians in grammatical facilitation, and that regularity and reflection are among the most important characteristics of reasoning. It was also concluded that the speaker is the real factor, because the speaker is the creator of meanings. Factor theory has a deliberative function, because it is related to the speaker and the addressee. Al-Suhaili is the first to notice many issues in grammar like the differentiation between a subject that needs a predicate.

Key words: Grammatical factor, Grammatical facilitation, Functional aspect, *Nataij Al-Fikr*, *Amali Al-Suhaili*.

* PhD Linguistics, Education Office, Khamis Mushait, Saudi Arabia.

تقديم:

تعد الأصول النحوية الركائز الرئيسة التي قام عليها علم النحو، وأهم طرق الاستدلال على صحة القواعد النحوية. وقد كانت هذه الأصول أول أمرها قائمة في أذهان النحاة، ثم حظيت بالدراسة على يد ابن جني، وابن الأنباري، والسيوطي.

ومع ما يعرفه دارسو العربية من أن هذه الأصول النحوية احتذت بأصول الفقه منذ إفرادها بالدراسة، فقد حاول بعض النحاة أن يخلصوها من هذا التأثر، ومن هؤلاء النحاة أبو القاسم السهيلي، في كتابه "نتائج الفكر".

وكتاب "نتائج الفكر" من الكتب النحوية المهمة التي كشفت عن أسرار اللغة وعللها، وقد عُني السهيلي فيه بتحليل المسائل النحوية، وربطها بمبدأ قصدية المتكلم، وفهم المخاطب وقد شغل التعليل النحوي معظم مسائل الكتاب.

وقد تتبعت الدراسات[1] التي تناولت السهيلي، فلم أجد-فيما أعلم- دراسة اهتمت بجهوده في تيسير النحو، أو درست أثر الأصول النحوية في تيسير النحو، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث الذي يرصد أصلين من الأصول النحوية؛ هما التعليل، والعامل النحوي، ويبين أثرهما في آراء السهيلي، ويكشف عن علاقتها بالتيسير النحوي.

وقد اخترت دراسة أثر الأصول النحوية في التيسير النحوي عند السهيلي؛ لأن الدارسين لآراء السهيلي لا يكشفون عن العلاقة القائمة بين هذه الأصول وأثرها في تيسير النحو. ويهدف البحث إلى تحقيق أهداف منها:

1- بيان عناية السهيلي بالأصول النحوية؛ التعليل، والعامل النحوي.

2- بيان موقف السهيلي من علل النحويين.

3- الكشف عن أثر الأصول النحوية، في التيسير النحوي.

4- رصد أبرز ملامح التيسير النحوي عند السهيلي.

ويعتمد البحث على المنهج الوصفي، من خلال تتبع الأصول النحوية، والتيسير النحوي الذي أحدثته في بعض المسائل النحوية والصرفية، ومناقشتها، ودراسة ما ورد حولها في المدونات النحوية باختصار وإيجاز.

وقد اقتضت خطة البحث ومنهجه أن يشتمل على:

1- التمهيد، ويشمل:

أ- التعريف بالسهيلي.

ب- التعريف بمنهج السهيلي في كتابيه "نتائج الفكر"، و"الأمالي".

2- متن البحث ويشمل:

المبحث الأول: التعليل وأثره في التيسير النحوي.

المبحث الثاني: نظرية العامل وأثرها في التيسير النحوي.

3- الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

التمهيد:

أ- التعريف بالسهيلي

ترجم ابن دحية لشيخه السهيلي فقال: "أبو القاسم السهيلي: أبو زيد عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن، واسمه: أصبغ بن حسين بن سعدون بن رضوان بن فَتّوح، وهو الداخل للأندلس، هكذا أملى عليّ نسبه، وقال: إنه من ولد رُويحة الخثعمي الذي عقد له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لواءً عام الفتح"[2]. وقد نقل عنه أغلب من ترجم للسهيلي.

- كنيته

يتكنى السهيلي بثلاث كنى أشهرها أبو القاسم، وأبو زيد، وهي التي يعرف بها في كتب النحويين والتراجم، ويكنى أبا الحسن، وهي قليلة[3]. ولعل السر في تعدد هذه الكنى يعود إلى أسماء أولاده، وإن كنا لا نعرف عنهم شيئا[4].

- مولده

تعد ترجمة تلاميذ السهيلي له، من أوثق ما وصل إلينا عنه، وقد اختلفوا[5] في تحديد سنة مولده، فقيل عام 507هـ، وقيل عام 508هـ، وقيل 509هـ غير أن القول الثاني أكثرها ورودا في كتب التراجم؛ لأنها تنقل عن ابن دحية، دون سواه، يقول محمد البنا، بعد أن رجح أن مولد السهيلي في عام 508هـ: "ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ سوى ما نقله ابن الأبار في التكملة، قال: "وقال أبو القاسم ابن الملجوم: أخبرني- يعني السهيلي- أنه ولد عام سبعة أو ثمانية وخمسمائة"[6]، وإذا رجعنا إلى كتاب التكملة، وجدنا قولا آخر لتلميذ من تلاميذ السهيلي، لم يورده البنا، يقول ابن الأبار: "ومولده - يعني السهيلي- سنة 509هـ كذا قال أبو سليمان بن حوط الله"[7]، وعلى هذا فالخلاف قائم في سنة مولد السهيلي. ولا سبيل إلى ترجيح أحد الأقوال. لاسيما أنها أقوال تلاميذه الذين هم ألصق الناس به.

- نشأته

نشأ أبو القاسم بمالقة، وحدّث بها، وانتشرت تواليفه فيها، فانتسب إليها، قال الذهبي: "العلامة المالقي الأندلسي النحوي"[8]. وانتسب أيضا إلى إحدى قراها، قال ياقوت الحموي:" ووادي سهيل أيضا: بالأندلس من كورة مالقة فيه قرى، من إحدى هذه القرى عبد الرحمن السهيلي مصنف شرح السيرة المسمّى بالروض الأنف"[9].

- وفاته

اختُلف في سنة وفاة السهيلي، كما اختلف في سنة ولادته، فقال ابن دحية أحد تلاميذه: "توفي رحمه الله بحضرة مراكش، يوم الخميس، ودفن ظهره، وهو اليوم السادس والعشرون من شعبان عام واحد وثمانين وخمسمائة"[10]. وعنه نقلت أغلب كتب التراجم. وهو ما يرجحه الباحثون[11]. على أننا نجد قولا آخر في ترجمة السهيلي عند الضبي أحد تلاميذ السهيلي، يقول: "أذن لي في الرواية عنه.

توفي بحاضرة مراكش، حرست، سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة"[12]. وتبعه المقري في نفح الطيب، يقول:" وتوفي السهيلي بمراكش سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة، وزرت قبره بها مرارا سنة عشر وألف"[13]. وعليه فإن السهيلي توفي سنة 581هـ، أو سنة 583هـ.

ب- التعريف بمنهج السهيلي في كتابيه "نتائج الفكر"، و"الأمالي"

حرص السهيلي من خلال مسائل الكتابين، أن يقدم قراءة جديدة للنحو، ترتكز على قضية اللفظ والمعنى - وهي إحدى مباحث الألفاظ عند الفقهاء- وحاول أن يكشف عن علاقة اللفظ والمعنى بالمقام والوظيفة، فبدأ قراءته بقضية الوضع والاستعمال، وربطها بقصد المتكلم، وإفهام المخاطب، من خلال "توسيع مسالك العلة حتى بلغ بها إلى تسعة"[14].

ثم ختمها ببيان الوظيفة الأساسية للغة، وهي الوظيفة التبليغية والبلاغية، وقد مثل لذلك بآيات من القرآن الكريم، وسعى إلى إبراز جوانب الإعجاز فيها، متقصيا في مسائله ما يتعلق بالنحو والصرف والبلاغة، وبعض المباحث العقدية كصفات الله عز وجل، ومباحث المتكلمين كقضية الاسم والمسمى، وقد بلغ من احتفاء السهيلي بقضية اللفظ والمعنى أن فسر بها نظرية العامل، بعيدا عن المنطق الأرسطي، يقول: "الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما دل عليه لفظه، كالمصدر والفاعل والمفعول به، أو فيما كان صفة لواحد من هذه، نحو: "سرت سريعا"، و"جاء زيد ضاحكا"؛ لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى، وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دل عليه لفظه"[15]. وأغلب الدراسات التي تناولت نظرية العامل عند السهيلي لم تشر إلى ارتباطها بقضية اللفظ والمعنى.

وقد اهتم بالجانب التطبيقي، لذا فقد حوى الكتابان القراءات، والحديث الشريف، والشعر العربي، مما يدل على أن السهيلي كان متبحرا في العلوم، متفننا في التدريس، إذ كان يحرص على دعم التنظير بالجوانب التطبيقية، وكشف الكتابان عن أهم سمات المدرسة الأندلسية القائمة على ممارسة النصوص المتنوعة التي أكسبت علماءها ملكة خاصة فجمعوا بين الأدب، وتعليم العربية،

وقد أتاح لهم ذلك فرصة الاجتهاد، وبذل الآراء المبتكرة، وتوسيع مسالك العلل والتوجيه، وعدم الاقتصار على دراسة اللغة في قوالبها الجامدة.

المبحث الأول: التعليل وأثره في التيسير النحوي

يعد السهيلي أحد أبرز علماء النحو الذين كان لاجتهاداتهم النحوية، وآرائهم التي تفردوا بها أثر في تيسير النحو، وفتح باب التجديد فيه، وهو نتيجة طبيعية لاختلاف أصول التفكير النحوي لديه، خاصة في نظرية العامل والتعليل، لذلك حرص السهيلي- بعد أن انتقد نظرية العامل، وعِلل النحويين- على أن يقدم نظرية بديلة للعامل، تتجاوز ما يحدثه العامل في آخر الألفاظ من أثر، إلى ما وراءها من معانٍ، يتشارك فيها المتكلم والمخاطب، وسيأتي الحديث عن ذلك لاحقا إن شاء الله.

وشدّد على أن يُقتصر في باب التعليل، على العلل النحوية التي يتوفر فيها شرط الاطراد والانعكاس على طريقة الفقهاء والمتكلمين، يقول منتقدا تعليلات النحويين: "ولمَا تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم، حتى ضربوا المثل بهم، فقالوا: "أضعف من حجة نحوي"، وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم، وأنواع من التناقض، وفساد العلل؛ لأن العلة الصحيحة هي المطردة المنعكسة، التي يوجد الحكم بوجودها، ويُفقد بفقدانها، كما تقول: الإسكار في الخمر علة التحريم، فهذا تعليل صحيح؛ لأن الحكم وهو التحريم يوجد بوجود السكْر، ويُعدم بعدمه، وكذلك سائر العلل الفقهية الصحيحة، والعلل الفقهية في مذاهب القائلين بها"[16].

ومع ذلك فإن معظم الدارسات[17] التي اهتمت بعلل النحويين جمعا ودراسة، أو اعتنت بنظرية العامل نقدا وتقويما، أو تناولت ملامح التيسير النحوي قديما وحديثا، لا تعتد بجهود السهيلي، بل يكاد يجمع الدارسون على أن ما قدّمه ابن مضاء الأندلسي يعد المحاولة الأولى في الثورة على علل النحاة، وانتقاد نظرية العامل، والدعوة إلى تيسير النحو، ولعل سبب إهمال الدارسين جهودَ السهيلي في تيسير النحو، هو تسليمهم للنقد الذي وجهه ابن مضاء للسهيلي، يقول ابن مضاء

بعد أن انتقد الأعلم الشنتمري: "وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على شاكلته -رحمه الله- يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها"[18].

ولم يكن السهيلي كذلك -وإنْ أكثر من العلل-؛ لأن فكرة التعليل لديه تنبني على مبحثي أصل اللغة، وعلاقة الألفاظ بمعانيها، يقول السهيلي: "وكل محسوس يعبر به عن معقول، فينبغي أن يكون مشاكلا له، فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا وضع الألفاظ في لسان آدم عليه السلام، وذريته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها"[19].

وهذان المبحثان: أصل اللغة وعلاقة الألفاظ بمعانيها من المباحث التي يتجاوزها النحاة، ولا يَعدانها من أبواب النحو ومسائله؛ لذلك فالتعليل عنده يتميز بأنه يبحث في علاقة الألفاظ بمعانيها، وأثر ذلك في عملية التبليغ والبلاغة، يقول السهيلي: "فإني لم أفحص عن هذه الأسرار، وخفي التعليل في الظواهر والإضمار، إلا قصدا للتفكر والاعتبار، في حكمة من خلق الإنسان وعلمه البيان، فإنه الخالق للعبارات، والمقدر للطائف والإشارات"[20].

يضاف إلى ذلك، أن السهيلي كان يهدف من اهتمامه بالتعليل، إلى تلمّس جوانب الفهم والإفادة، وإبراز وظيفية اللغة في العملية التواصلية، يقول: "وذلك أنها مسألة إذا انفتح ما استغلق منها، انفتح بذلك على الناظر كثير من المشكلات في كتاب الله عز وجل، وعن رسوله -صلى الله عليه وسلم-، ويتوصل إلى فهم الكتاب وتأويله"[21].

كما أن من أهداف السهيلي في علله، رغبته في تخليص النحو مما علق به من علم المنطق، وقد ظهر ذلك جليا، في علل بعض النحويين غير المطردة، وهو بذلك يحاول أن يعيد علل النحو إلى ما كانت عليه في عصر الخليل وسيبويه، وهذه صورة من صور التيسير، يقول الحاج صالح: "أضف إلى ذلك البحوث التي كتبها بعض العباقرة من العلماء كالسهيلي وعبدالقاهر الجرجاني والرض الإستراباذي وغيرهم وأغلب ما تناولناخ بالتحليل والتقويم هو ما ذكر من الأقوال العلمية للخليل بن أحمد في كتاب سيبويه"[22].

وتتضح ملامح التيسير النحوي في التعليل من النماذج الآتية:

1- علة المنع من الصرف

يرى بعض النحاة "أن التنوين علامة الأمكن عندهم"[23]، وأن أصل الأسماء الصرف، وأنها تُمنع من الصرف، إذا أشبهت الفعل، والفعل حادث؛ لأنه مشتق من الاسم، فإذا استقر التنوين لبعض الأسماء وجب أن يكون لجميعها، لاشتراكها في الاسمية، وصار ما منع من التنوين إنما هو من أجل شبهه بالفعل الحادث[24].

ثم عللوا بأن العلل التي يمتنع الاسم بها من الصرف علل تسع، هي: وزن الفعل، والوصف، والتأنيث، والألف والنون الزائدتان، والتعريف، والعُجمة، والعدل، والتركيب، والجمع[25].

أما السهيلي فقد رد هذه العلل، وحمل على النحويين فيها، يقول:"يا سبحان الله! كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها، واتسعت بلدانها، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها، في تركهم التنوين والخفض فيما لا ينصرف"[26].

ورأى أنها علل فاسدة، وضرب من ضروب التحكم؛ لذا نقض على النحويين قولهم إن علة منع صرف الاسم، هو شبهه بالفعل، يقول: "فإنا قد نجد الاسم مضارعا للفعل لفظا ومعنى وعملا ورتبة، وهو مع ذلك يدخله الخفض والتنوين، كضارب ونحوه، فإن فيه لفظ الفعل ومعناه، ويعمل عمله، وهو تال للاسم، ووصف له، ثم لم يمنعوه من الصرف"[27].

وأخذ يدلل لكلامه بأمثلة، تثبت عدم اطراد هذه العلل، ومن ذلك السفسير والبندار، قد اجتمع فيه العجمة والزيادة، ثم هو متصرف، ومن ذلك "أبو قابوس" فليس فيه إلا التعريف، وقد منع من الصرف، ووجود الحكم مع عدم وجود العلة، يدل على تناقض العلة وفسادها[28].

ولم يمنعه من بيان ما في علل النحويين من فساد، أن يُنسب لسيبويه شيء منها، يقول: "فإن قالوا: الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه ثقلان منع ما منعه الفعل من الخفض والتنوين، فالثقل هو العلة، وهو قول إمامهم وزعيمهم أبي بشر رحمه الله[29].

وقد اعترض على علة الثقل سواء كانت حسية أم عقلية، يقول: "فلا شك أن فرزدقا وشمردلا ومسحنككا وحلكوكا واشهيبابا أثقل على الحاستين من زينب وسعاد وحسناء، وإن عنيتم ثقلا عقليا يدرك بالقلب، ويوجد في النفس، فلا شك أن قولك: هم وغم وسخط وبلاء وجذام وبرص، أثقل على النفس أن تسمعه من حسناء، وكحلاء، وألمى، وألعس، وثغر أشنب، ومقلة نجلاء... فهذا الثقيل منصرف، وهذا الخفيف غير منصرف"[30].

لذا سعى السهيلي جهده إلى أن يستبدل بهذه العلل علة أخرى، تتميز بالاطراد والانعكاس، وتراعي دور المتكلم والمخاطب، وتتصف بيسرها وسهولتها، يقول: "وإذا ثبت ما قدمناه، فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به، وليس دخول التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنه قوم، فإن العرب لا تريد أن تشعر المخاطب بتمكن اسم ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه، وإعلام المخاطب به"[31].

يتضح من قول السهيلي السابق أن الصرف ومنعه، لا علاقة له بالعلل التي يذكرها النحاة، وما علل به جاء متسقا مع تعليله لذهاب الخفض، يقول: "متى عدم التنوين في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض؛ لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم، لو قلت: مررت بأحمرِ، بالخفض، بلا تنوين، أو بظرفاءِ، أو بعمرِ؛ لتوهِم إضافته إلى ضمير النفس، لاسيما وأكثرهم يكتفي بالكسرة من الياء، وهو في القرآن كثير، نحو: نكير، ونذير، ونحوه، فتركوا الخفض في ما لا تنوين فيه، مما يستغني عن الإضافة أو لا يستغني"[32].

2- علة تأنيث الفعل

تلحق الفعلَ علامة التأنيث (التاء) إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا، نحو قامت هند، وإن كان تأنيث الفاعل غير حقيقي كنت في إلحاق العلامة وتركها مخيرا، تقول: حسنت دارك، واضطرمت نارك، وإن شئت حسن دارك، واضطرم نارك، إلا أن إلحاقها أحسن من حذفها[33].

هذا إذا لم يتأخر الفعل عن الفاعل، ولم يفصل بينهما فاصل، فإن تأخر الفعل وجب إلحاق التأنيث به حتى لو كان الفاعل مؤنثا مجازيا، وإن فصل بينهما فاصل كنت مخيرا في إلحاق العلامة وتركها[34].

وقد انتقد السهيلي ما علل به النحويون، ووصفهم بقلة التحصيل، يقول: "وفي هذا كله وهن لأصولهم، ودليل على قلة تحصيلهم"[35]. ونقض عليهم تعليلهم بأن إلحاق الفعل علامة التأنيث لا يطرد في جمع المذكر السالم، فيقال: "قالت الكافرون"، مثلما قالوا: "قالت الأعراب"، وأن مراعاة لفظ التأنيث في الجماعة ليس بأحق من مراعاة لفظ التذكير، يقول: "فإن قالوا: أنت مخير، إن راعيت لفظ الجمع ذكرت، وإن راعيت لفظ الجماعة أنثت، قلنا هذا باطل، فإن أحدا من العرب لا يقول: الهندات ذهب، ولا الجمال انطلق، ولا الأعراب تكلم، مراعاة للفظ الجمع، فدل على أن الأمر بخلاف ما ذكروه، والله أعلم"[36].

ورأى السهيلي أن ما يمكن أن يعلل به، في إلحاق الفعل علامة التأنيث، غير ذلك، يقول: "والأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالي إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازا، تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة، اللهم إلا أن يكون الاسم المؤنث في معنى اسم آخر مذكر، كالحوادث والحدثان، والأرض مع المكان"[37]. ويعني بذلك الحمل على المعنى، كما في قول الشاعر[38]:

فـــلا مزنـــة ودقـــت ودقهـــا ولا أرض أبقـــل إبقالهـــا

قال السيرافي: "وقد كان يمكنه أن يقول: ولا أرض أبقل ابقالها، فيخفف الهمزة، غير أنه آثر تحقيقها، فاضطره تحقيقها إلى تذكير ما يجب تأنيثه، وتأول في الأرض المكان"[39]

3- علة اشتقاق الفعل من المصدر

اختلف النحويون في أصل الاشتقاق من الفعل أو المصدر، فقال الكوفيون: الفعل أصل الاشتقاق، وعللوا لذلك بأن المصدر فرع على الفعل، ومشتق منه؛ لأن المصدر يصح لصحة الفعل،

ويعتل لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: "قاوم قِواما"، فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: "قام قياما"، فيعتل لاعتلاله، والبصريون قالوا المصدر أصل الاشتقاق، وعللوا بأن المصدر هو أصل للفعل؛ لأن المصدر يشترك في الأزمنة كلها، لا اختصاص له بزمان دون زمان[40].

أما السهيلي، فقد وافق النحويين البصريين من حيث إن الفعل مشتق من المصدر، وأنه لا يدل على معنى في نفسه، وقصر التعليل على ذلك، معرضا عن بقية علل النحويين في هذه المسألة، وقد جعل علة الإخبار، هي علة اشتقاق الفعل من المصدر، في موطنين:

1- بيان فائدة اشتقاق الفعل من المصدر، يقول: "وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر، أن المصدر اسم كسائر الأسماء يُخْبر عنه، كما يخبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: "أعجبني خروج زيد"، و"سرني قدوم بكر"[41].

2- دلالة معنى الفعل، فالفعل وإن كان لا يدل على معنى في نفسه، فهو يدل على معنى في غيره، يقول السهيلي: "والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه، وإنما يدل على معنى في الفاعل، وهو كونه مخبرا عنه"[42].

وقد تفرّع عن تعليل دلالة المعنى على الفاعل، علةُ الاستغناء بصيغة الفعل الماضي، عن صيغ الفعل الأخرى، يقول السهيلي: "فإذا ثبت المعنى في اشتقاق الفعل من المصدر، وهو كونه دالا على معنى في الاسم، فلا يحتاج من الأفعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك الصيغة هي لفظ الماضي؛ لأنه أخف وأشبه بلفظ الحدث، إلا أن تقوم الدلالة على اختلاف أحوال الحدث، فتختلف حينئذ صيغة الفعل"[43]. خلافا للمصدر، فإنه لا يذكر معه الفاعل لا مضمرا ولا مظهرا.

لقد تقصى السهيلي جوانب العلة التي تتعلق بمسألة اشتقاق الفعل من المصدر، حتى وصل إلى التعليل لأضرب الحدث، ثم التعليل لنصب المصادر، وكل مقصود إليه، نحو: "سبحان الله"، و"إياك"، و"ويل زيد وويحه"، ولعل هذا التقصي هو الذي جعل ابن مضاء يصف السهيلي، بأنه كان يولع بالعلل، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرا بها[44].

ويتضح أثر التعليل في التيسير النحوي بما يأتي:

1- التعليل بعلل تقوم على الاطراد والانعكاس، بحيث يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها، وإلا فتقصر المسألة أو الباب على السماع، ولا يُحتاج معها إلى تعليل، يقول:" وهذا الباب لو قصروه على السماع، ولم يعللوه بأكثر من النقل عن العرب لانتُفع بنقلهم، ولم يكثروا الحشو في كلامهم[45].

2- يُعلل للمسائل والأبواب بناء على استعمال الكلام؛ لأن الغاية من التعليل تقريب المسائل لفهمها، فتتحصل بذلك الفائدة، ويُحرص معها على أمن اللبس، يقول عن التنوين: "ولا أيضا التمكن معنى تحتاج إلى بيانه، وإعلام المخاطب به"[46]، ويقول عن استغناء العلم عن التنوين: "لأنه لا يخشى على المخاطب أن يتوهم العلم مضافا"[47]، ويقول في ذهاب الخفض: "لئلا يُتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم"[48]، ويقول عن علة اشتقاق الفعل من المصدر: "وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه"[49]، لذلك يلاحظ أن التعليل أقرب إلى استعمال الكلام، منه إلى العلل المنطقية؛ لأنه مرتبط بعملية الفهم والتبليغ[50].

3- يتقصى جوانب العلل ومجالاتها، بحيث تترابط المسائل والأبواب، فكما صح فيها الاطراد والانعكاس، صح فيها الضبط والإحكام.

المبحث الثاني: نظرية العامل وأثرها في التيسير النحوي

يعد العامل النحوي أحد مقومات الفكر النحوي وأصوله، ومما شغل أكثر مسائل النحويين في كتبهم، وعليه أقاموا قواعدهم، وبنوا عللهم، وقد ربط النحاة بين فكرة العامل وظاهرة الإعراب، بعد أن رصدوا أثرا في أواخر بعض الكلمات، وتغييرا في بعضها الآخر، تغيرا مطردا، تحدثه بعض العوامل أو التراكيب، وقد نقل لنا سيبويه عن الخليل صورة هذا التغير، يقول: "وقد زعم الخليل -رحمه الله- أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبدالله، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلا صالحا، حين

طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد، كما رفعوا قبل وبعد، وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد، ويا عمرو، وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل"[51]

وقد تأثر سيبويه بالخليل، فقال في علة رفع الفعل المضارع: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني على مبتدأ، أو في موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذا الموضع ألزمتها الرفع"[52].

يلاحظ مما سبق أن الخليل وسيبويه، اكتفيا بوصف فكرة العمل، دون تعريفه، والعامل هو "ما عمل عملا ما، فرفع، أو نصب، أو جر، وقد عمل الشيء في الشيء: أحدث فيه نوعا من الإعراب"[53].

أما ابن جني فقد شرح فكرة العمل، بقوله: "ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل. وإنما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول"[54].

وبعد أن شرح ابن جني فكرة العمل النحوي، رأى أنه من المهم أن يكشف عن العامل الحقيقي الذي تسامح النحاة في ذكره، ويوضّح علاقته بالعوامل اللفظية والمعنوية، يقول: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا بشيء غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ"[55].

وعد الأنباري -أيضا- العوامل أمارات ودلالات، يقول: "وإذا كانت العوامل في محل الإجماع، إنما هي أمارات ودلالات"[56].

لكنه مع ذلك يسند العمل إليها، يقول عن عامل الابتداء: "وإذا ثبت عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره، قياسا على غيره من العوامل، نحو"كان" وأخواتها"[57].

وتبع الرضي ابن جني في أن المتكلم هو العامل الحقيقي، وصرّح بذلك، يقول: "فالموجد -كما ذكرنا- لهذه المعاني هو المتكلم، والآلة العامل، ومحلها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها -كما تقدم- فلهذا سميت الآلات عوامل"[58].

أما السهيلي، فيمكن أن نستنتج من أقواله المتفرقة أن العامل الحقيقي هو المتكلم، لكنه يتسامح في تعبيره، ويسمي الآلات عوامل، ويختلف عمن سبقه في أن فكرة العمل لديه لها وظيفة تداولية تبليغية، تتعلق بمبدأ أمن اللبس، يقول في علة إهمال حرف الاستفهام: "فإن الحرف دخل لمعنى في الجملة، ولا يمكن الوقوف عليه، ولا يتوهم انقطاع الجملة عنه؛ لأنه حرف مفرد لا يوقف عليه، ولو توهم ذلك فيه لعمل في الجملة ليؤكدوا بظهوره أثره فيه لتعلقه بها، ودخوله عليها، كما فعلوا في "إن" وأخواتها حيث كانت كلمات من ثلاثة أحرف فصاعدا يجوز الوقف على كل واحدة منهن، تقول: إنه، وليته، ولعله، فأعملوها في الجملة إظهارا لتشبثهن بالحديث الواقع بعدهن"[59].

ويرى السهيلي أن الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض أو الجر ومحله أواخر الكلمة دليل على المعاني، يقول: " ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه، والحكمة فيه عندي -والله أعلم- أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا، أو مفعولا، وغير ذلك، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم، ولا يتوسطه في الوجود"[60].

وقد ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، في محاولته إيجاد العلاقة بين حركات الإعراب، وحركة عضو المتكلم، تيسيرا لفهم معنى مصطلحات الإعراب، وما يحدثه العامل من أثر، يقول: "فقولنا إذًا: فتح، وضم، وكسر، وسكون، هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعا ونصبا وخفضا، فهي من

صفة الصوت؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما"[61].

ومن الأمثلة على الجانب الوظيفي لنظرية العامل، وعلاقتها بالمتكلم والمخاطب ما يأتي:

1- تؤدي الحروف: إنّ وأخواتها، ولا النافية للجنس، و"ما" الحجازية، وحروف النصب والجزم؛ وظيفة واحدة، هي: إظهار تشبث هذه الحروف بالجملة؛ لئلا يتوهم المخاطب انفصالها عن الجملة، فإذا أمن المخاطب انقطاعها عن الجملة، لم يعمل الحرف؛ لذلك لم تعمل حروف الاستفهام، يقول:"ولو تُوهم ذلك فيه -أي انقطاع الجملة عن الحرف-؛ لعمل في الجملة؛ ليؤكدوا بظهور أثره فيه لتعلقه بها، ودخوله عليها"[62]، ويقول عن علة إعمال "ما" الحجازية: "ولذلك أعمل أهل الحجاز "ما" النافية تأكيدا لتشبثها بالجملة"[63].

2- تؤدي الأفعال سواء التي تدخل على الاسم، كالأفعال الناقصة، أو التي تدخل على الجمل، كأفعال الظن واليقين، وظيفة التشبث وإظهار اتصالها بها، وعدم انقطاعها عنها، يقول عن كان وأخواتها: "ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو"زيد قائم"، أي: إن زمان هذا الحديث ماض أو مستقبل أعملوها في الجملة ليظهر تشبثها بها، ولا يتوهم انقطاعها عنها"[64].

ويقول عن أفعال الظن واليقين: "ولكنهم أرادوا تشبث "علمت" بالجملة التي هي الحديث؛ كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله؛ لأن الابتداء عامل في الاسم وقاطع له مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم، فكان في إعمال "علمت" فيه، ونصبه له إظهارا لتشبثها... وكذلك "ظننت"[(65)].

3- للعوامل المعنوية وظائف منها: الإخبار والقصد، وهي وظائف ترتبط بالمتكلم والمخاطب، يقول عن علة رفع المبتدأ: "الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه"[66]، ويقول عن علة نصب سبحان الله وإياك: "ولذلك وجب نصبه، كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر، نحو "إياك"، ونحو: "ويل زيد وويحه"[67].

ويتضح أثر نظرية العامل في التيسير النحوي بما يأتي:

1- مجيء الحال من النكرة

الحال اسم منصوب يبين هيئة صاحبه، اشترط النحاة له شروطا حصرها ابن الدهان، في قوله: "لا يكمل الحال في الغالب إلا بسبع شرائط منها أن تكون نكرة، ومنها أن تكون مشتقة، ومنها أن تكون من معرفة أو ما في حكمها، ومنها أن يكون الكلام قد تم دونها أو في تقدير ذلك، ومنها أن تكون مقدرة بـ"في"، ومنها أن تكون منتقلة في الغالب، ومنها أن تكون جواب كيف"[68].

أما السهيلي، فقد احتكم في شروط الحال إلى ما ورد في السماع، أو ما اطردت فيه العلة نحو: مجيء الحال من النكرة، يقول: "ولو كانت الحال من النكرة ممتنعة، وكان رديئا في الكلام لعلة التنكير، لما اتفقت العرب على جعلها حالا إذا كانت مقدمة على الاسم"[69]، ونحو مجيء الحال من غير المشتق، يقول: "فإن الاشتقاق لا يلزم في الحال، إنما يلزم فيها أن تكون صفة متحولة؛ لأن الحال مشتقة من التحول، فإذا كان صاحب الحال قد أوقع الفعل صفة غير لازمة للفعل، فلا تبال أكانت مشتقة أم غير مشتقة، فقد جاء في الحديث:"يتمثل لي الملك رجلا"، فرجلا: حال؛ لأن صورة الرجل طارئة على الملك في حال التمثل، وليست لازمة للملك إلا في وقت وقوع الفعل منه، وهو التمثل، فهي إذا حال؛ لأنه قد تحول إليها، ومثله: "يخرجكم طفلا"، ومثله قولك: "مررت بهذا العود شجرا، ثم مررت به رمادا"، فهذه كلها أحوال، وإن كانت جامدة، لأنها صفات يتحول الفاعل إليها "[70].

يلاحظ مما سبق أن السهيلي قد أسقط شرطين مما اشترطه النحاة للحال، وهما: مجيء الحال من النكرة، ومجيء الحال جامدة، وقد أجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة مجيء الحال جامد، وجعله عبدالرحمن السيد مقيسا[71]، وتمسك السهيلي من الشروط بصفة التحول؛ لأنها علة مطردة.

2- إعراب "على زيد دين"، و"في الدار امرأة"

ذهب النحويون إلى أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ومنعوا الابتداء بالنكرة؛ "لأنه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه، فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو قلت: "رجل قائم"، أو "رجل عالم"، لم يكن في هذا الكلام فائدة؟"[72].

وجوزوا الابتداء بالنكرة إذا أفادت؛ لأنها شرط الإخبار، يقول: ابن عصفور إن سيبويه "لم يشترط في الابتداء بالنكرة أكثر من شرط واحد، وهو أن يكون في الإخبار عنها فائدة"[73].

وقد اجتهد النحويون في حصر المواطن التي يجوز فيها الابتداء بالنكرة، وعللوا لذلك بما اصطلحوا عليه بمسوغات الابتداء بالنكرة، وقد بلغ عددها عند بعض النحويين نيفا وثلاثين مسوغا، يقول ابن هشام:"رأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصلح، أو معدد لأمور متداخلة"[74].

أما السهيلي فالمبتدأ عنده لا بد أن يكون معرفة، أو مخصوصا؛ لإفادته، يقول: "وحد المبتدأ أن يكون معرفة أو مخصوصا، وإلا فلا فائدة من الإخبار عنه"[75]،

ويحصر السهيلي إفادة النكرة بضابط المعنى فقط، يقول: " ومما ابتدئ به -وهو نكرة- ما دخله معنى الدعاء أو معنى يخرجه عن أن يكون الكلام خبرا محضا، كما تقدم في التفضيل، فمن ذلك ما أريد به التزكية... وإذا دخل الحديث معنى النفي، فلا غرو أن يبتدأ بالنكرات"[76].

لذلك استبعد أن يكون تقديم (الجار والمجرور) على المبتدأ النكرة من المسوغات؛ للوهم الذي يحصل لو تقدمت النكرة على الجار والمجرور، يقول: "فإن لم يكن -يعني المبتدأ المنكور- منعوتا، ولا مخصوصا، ولا مستفهما، ولا منفيا، نحو: (لا لغو فيها)، فلا يخبر عنه، إلا أن يكون الخبر مجرورا معرفة مقدما عليه؛ لأن الخبر إذا كان مقدما ومعرفة فإن كان اللفظ خبر المبتدأ، فإنه في المعنى مخبر عنه؛ لأن التعريف والتقديم يجران إليه ذلك المعنى، فكأنك إذا قلت: "على زيد دين"، إنما قلت: "زيد مديان"، وإذا قلت: "في الدار امرأة"، إنما أردت: "الدار فيها امرأة"[77].

ويلاحظ أن في استبعاد السهيلي لتقديم الجار والمجرور على النكرة من المسوغات اعتراضا - وإن لم يصرح به- على شرط الفائدة الذي يعلل به النحويون؛ لأنه لا فائدة مرجوة في تقديم لفظ الجار والمجرور في قولك: "على زيد دين"، و"في الدار امرأة"، وأن تقديم الجار والمجرور جاء مراعاة لفهم المخاطب، ودفع الوهم عنه، يقول: "فلذلك حسن الإخبار عن النكرة ههنا في اللفظ؛ لأنه ليس خبرا عنها في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قدمت الاسم المبتدأ، فقلت: "رجل في الدار"، كيف يبقى الكلام ناقصا؟ لأن النكرة تطلب الوصف طلبا حثيثا، فيسبق إلى الوهم أن الجار والمجرور وصف لها لا خبر عنها"[78].

لذلك يرى أن الجار والمجرور قدمت على النكرة؛ لئلا يتوهم المخاطب أنها صفة لها، وليس تقديمها لتسويغ الابتداء بالنكرة، وفي إعراب الاسم المجرور مبتدأً تيسير؛ لاتساق ذلك مع إعراب المعرفة مبتدأ، يقول: "فإذا قدمت الجار والمجرور عليها استحال أن يكون وصفا لها؛ لأن الوصف لا يتقدم الموصوف، فذهب الوهم إلى أن الاسم المجرور المعرفة الذي هو في موضع خبر عن النكرة هو المخبر عنه في المعنى، وإن كان مجرورا في اللفظ، فكم من مجرور في اللفظ مخبر عنه في الحقيقة"[79].

3- إعراب المنادى

يرى سيبويه أن المنادى مما ينتصب على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدالله، والنداء كله (يا) بدل من الفعل، وقد حذف الفعل لكثرة الاستعمال، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل، كأنه قال: يا أريد عبدالله، فحذف أريد، وصار (يا) بدلا منه[80]. والمنادى منصوب على أنه مفعول به تعدى إليه الفعل[81].

وللمنادى حروف ينادى بها، هي: يا، وأيا، وهيا، وأي، والهمزة، أما الأسماء المناداة فتنقسم على ثلاثة أضرب: مفرد، ومضاف، ومضارع للمضاف بطوله[82].

أما السهيلي، فالمنادى عنده منصوب بالقصد، يقول: "وأما حروف النداء فعاملة عند بعضهم، والذي يظهر لي الآن أن "يا" تصويت بالمنادى، نحو: "جوت"، و"ها"، ونحو ذلك، والمنادى

منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره؛ لما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه: "إنه منصوب"[83].

وهذا القول الذي ذهب إليه السهيلي، يشبه ما قاله السيرافي في إعراب المنادى، يقول: "لا أحب هذا ولا القول به على جهة التقريب والتمثيل؛ لأنهم أجمعوا أن النداء ليس بخبر، وقولنا: أنادي، وأدعو، إخبار عن نفسك. قال: ولكني أقول: لما احتاج المنادى إلى عطف الاسم المنادى على نفسه، واستدعائه إياه؛ ليقبل عليه، فيخاطبه بما يريد احتاج إلى حرف يصله باسمه ليكون تصويتا به وتنبيها له، وهو "يا وأخواتها"، وهو شيء يحرك به المنادى، فصار المنادى كالمفعول بتحريك المنادى له وتصويته به، والمنادي كالفاعل، وصار بمنزلة الفعل الذي يذكره الذاكر، فيصله بمفعول ظاهر والفاعل مضمر مقدر"[84].

ويعترض السهيلي على أن تكون حروف النداء هي العاملة، يقول: "ويدلك على أن حرف النداء ليس بعامل وجود العمل في الاسم دونه، نحو: "صاحب زيد أقبل"، و"يوسف أعرض عن هذا"، وإن كان مبنيا عندهم، فإنه بناء كالعمل، ألا تراه ينعت على اللفظ كما ينعت المعرب، ولو كان حرف النداء عاملا لما جاز حذفه، وبقاء العمل"[85].

يلاحظ مما سبق أن السهيلي ضرب بمثالين على النداء، الأول منادى مضاف، والثاني منادى علم مفرد، والاسم المنادى في الجملتين اسم منصوب على القصد إليه، دون النظر إلى حركة البناء، اختصارا وتيسيرا. وهذا العامل الذي يسميه السهيلي: (القصد إليه) "لم يُعهد في عوامل النصب، ولكنه يستحق وقفة ونظرة تقدير، ذلك أن ما يقوله النحاة من أن العامل في مثل هذه الأسماء مقدر قول لا يقوم على أساس قوي، إذ لم يعهدوا ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوي القول بهذا العامل أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول إن ما قدم فلغرض مثل الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام وبين القصد فرق"[86].

4- إعراب الاسم المرفوع بعد لولا

تختص "لولا" الامتناعية بالأسماء، ومرفوعها مبتدأ عند أكثر النحويين[87]. قال سيبويه: "وذلك قولك لولا عبدالله لكان كذا وكذا، أما لكان كذا وكذا، فحديث معلق بحديث لولا، وأما عبدالله فإنه حديث لولا وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك أزيد أخوك"[88].

وهي عند السهيلي مركبة من "لا" النافية، و"لو"حرف الامتناع، وأما اختصاص "لا" بالتركيب معها في باب "لولا زيد" أي "لو انعدم زيد، أو غاب زيد، ما كان كذا وكذا"؛ فلأن "لا" قد تكون منفردة تغني عن الفعل، إذا قيل لك: هل قام زيد؟ فتقول: لا، فقد أخبرت عنه بالقعود، وإذا قيل لك: هل قعد؟ فقلت: لا، فكأنك مخبر بالقيام، وليس شيء من حروف النفي يكتفى به في الجواب حتى تكون بمنزلة الإخبار إلا هذا الحرف"[89].

والقول بتركيبها من "لو"، و"لا" قال به الكوفيون، قال المرادي: "وقد اتفق الطائفتان -يعني الكوفيين- على أن "لولا" مركبة من"لو" التي هي حرف امتناع لامتناع، و"لا" النافية، وكل واحدة منهما باقية على بابها، من المعنى الموضوعة له قبل التركيب"[90].

ويرى السهيلي أن مرفوع "لولا" فاعل، ونسب هذا القول إلى سيبويه وهمًا، يقول: "فمن ثَم صلح الاعتماد عليه -يعني حرف النفي- في هذا الباب، وساغ تركيبه مع حرف لا يطلب إلا الفعل، فصارت الكلمة بأسرها بمنزلة حرف وفعل، وصار "زيد" بعدها بمنزلة الفاعل، ولذلك قال سيبويه: "إنه مبني على لولا"[91].

وانتقد بعد ذلك ما قاله النحويون في مرفوعها، وفي حذف خبرها، يقول: "وهذا هو الحق؛ لأن ما يهذون به من مبتدأ وخبره محذوف، لا يظهر، وخامل لا يذكر"[92].

وعليه فإن "لولا" حرف مركب من "لو" الامتناعية، و"لا" النافية، والاسم بعدها مرفوع على أنه فاعل، دون الحاجة إلى البحث في أصل تركيبها، ولا القول بخبرها المحذوف.

5- إعراب مرفوع الصفة الجارية مجرى الفعل

اشترط النحاة لعمل الصفة الجارية مجرى الفعل أن تعتمد على شيء قبلها كالنفي والاستفهام، يقول ابن السراج: "فأما إذا قلت: "قائم زيد"، فأردت أن ترفع "زيد" بـ"قائم"، وليس قبله ما يعتمد عليه البتة، فهو قبيح"[93].

ومن الصفات التي تجري مجرى الفعل، اسم الفاعل، واسم المفعول، قال أبو حيان: "والوصف المغني هو اسم الفاعل، واسم المفعول، ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل، وما جرى مجراها باطراد، نحو: "أقرشيٌ أبواك"، و"أقرشي قومك"، وما كريمة نساؤكم، قال سيبويه: "ومن قال ذهب فلانة، قال أذاهب فلانة"، و"أحاضر القاضي امرأة"[94].

ويعرب النحاة مرفوع الصفة الجارية مجرى الفعل، فاعلا سد مسد الخبر، يقول ابن السراج: "فإذا قلت: "أقائم أبواك؟"، فـ"قائم" مرتفع بالابتداء، و"أبواك"رفع بفعلهما، وهما قد سدا مسد الخبر"[95].

لكن الرضي اعترض على إلحاق خبر الصفة الجارية مجرى الفعل، بخبر المبتدأ، يقول: "والنحاة تكلفوا إدخال هذا -أيضا- في حد المبتدأ الأول، فقالوا إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر، وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف، ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر، لم يتأت، إذ هو في المعنى كالفعل، والفعل لا خبر له، فمن ثم تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة"[96].

ويرى الحاج صالح أن الرضي هو أول من تنبه من النحاة للتفريق بين خبر الصفة الجارية مجرى فعلها، وخبر المبتدأ، يقول: "وأول من انتبه -في علمنا- إلى ضعف هذا التأويل -يعني القول بأن الفاعل سد مسد الخبر- هو الرضي الإستراباذي، وقد ميز قبله ابن الحاجب (صاحب النص الذي شرحه) بين المبتدأ الذي يلزمه خبر، وهذا الذي يسميه مبتدأ أيضا"[97].

لكن السهيلي قد أشار إلى هذا الفرق قبل ابن الحاجب، والرضي، يقول: "وكذلك: "أقائم أخواك"؛ لأن "أخواك"، وإن سد مسد الخبر، فإنه فاعل في المعنى، و"قائم" معناه كمعنى الفعل الرافع للفاعل، فروعيت المعاني في هذه المواضع، وترك حكم اللفظ، إلا من جهة الرفع بالابتداء، فهي كلها مرفوعة بالابتداء متضمنة لمعنى يخالف معنى الابتداء المخبر عنه"[98].

وقد أورد السهيلي صورا للصفة الجارية مجرى الفعل، وأعربها، وليس فيها عبارة (سد مسد الخبر)، يقول: "وإذا ثبت هذا فجائز أن يكون اسم الفاعل في حال الاعتماد على ما قبله، ومع القرائن المقوية رافعا للفاعل، وخبرا مقدما، والاسم بعده مبتدأ، والوجهان جائزان، نحو: "زيد قائم أخواه"، و"زيد قائمان أخواه"، إلا في موضع واحد، وهو أن يكون الفاعل ضميرا منفصلا، نحو: "زيد قائم أنت إليه"، و"أقائم هو؟"؛ فإن هذا لا يكون إلا مبتدأ وخبرا؛ لأن المنفصل لا يكون فاعلا مع اتصاله بالعامل، إنما يكون فاعلا إذا لم يمكن اتصاله به، نحو: "ما قائم إلا أنت"، و"الضاربه هو"[99].

ولتوضيح الكلام أكثر، يرى السهيلي أن مرفوع اسم الفاعل إما أن يعرب فاعلا أو مبتدأ, كما في المثالين: "زيد قائم أخواه"، و"زيد قائمان أخواه" أما جملة: "زيد قائم أنت إليه"، و"أقائم هو؟"، فيعرب الوصف المشتق خبرا مقدما، والضمير فيهما مبتدأ قياسا بـ "أو مخرجيّ هم؟"، قال السهيلي: "لم يروه أحد إلا بتشديد "الياء"؛ لأنه خبر مقدم، و"هم" مبتدأ"[100].

وتعرب الصفة في المثالين: "ما قائم إلا أنت"، و"الضاربه هو" مبتدأ والضمير المنفصل يعرب فاعلا، وليس فيما أعرب السهيلي عبارة سد مسد الخبر، والإعراب على هذا النحو ضرب من التيسير والتسهيل.

الخاتمة:

عرضت في هذا البحث الأصول النحوية: التعليل ونظرية العامل النحوي، وقد برز من خلالها تفكير السهيلي النحوي، وموقفه من النحويين، ومحاولته الجادة في تيسير النحو، وتخليصه مما علق به من علم المنطق، ومن أهم النتائج التي وصل إليها البحث:

1- تعد جهود السهيلي النحوية من أقدم محاولات النحويين في التيسير النحوي.

2- من شروط صحة التعليل النحوي الاطراد والانعكاس.

3- يعد المتكلم العامل النحوي الحقيقي؛ لأنه الموجد للمعاني، وسميت الآلات عوامل من باب التسامح.

4- تؤدي نظرية العامل عند السهيلي وظيفة تداولية؛ لارتباطها بالمتكلم والمخاطب.

5- عدّ السهيلي القصد إلى المذكور من العوامل المعنوية، والاسم المنادى منصوب بالقصد إليه.

6- في إطار اهتمام السهيلي بالتيسير النحوي، عني بالسماع والمعنى، وقدمهما على شروط النحاة، والصناعة النحوية.

7- يرى الحاج صالح أن الرضي الإستراباذي، أول من تنبه إلى التفريق بين المبتدأ الذي يحتاج إلى خبر، والوصف المعتمد الذي يعرب مبتدأ، والصواب أنه مسبوق بالسهيلي.

ويقدم البحث توصيتين:

1- إجراء مزيد من البحوث حول الأصول النحوية عند السهيلي؛ لأنها أقرب إلى اللغة من الأصول النحوية عند ابن الأنباري والسيوطي التي احتذت بأصول الفقه.

2- دراسة آراء السهيلي، وفق علم اللغة الحديث، خاصة فكرة العمل النحوي عنده، لأنها تقوم على قصدية المتكلم، وإفهام المخاطب.

الهوامش والإحالات:

([1]) من أهمها: تقويم الفكر النحوي للسهيلي من خلال كتابه "نتائج الفكر" في ضوء علم اللغة الحديث، لأعراب ويزة، ومنهج السهيلي في الدرس النحوي، فاطمة رزاق، والحجة العقلية في الدرس النحوي الأندلسي: السهيلي أنموذجا، محمد جواد، التعليل النحوي عند أبي القاسم السهيلي، سفيان بوزناق.

([2]) ابن دحية، المطرب من أشعار أهل المغرب: 230.

([3])المقري، نفح الطيب: 400/3.

(4) السهيلي، نتائج الفكر: 8.

(5) ابن دحية، المطرب: 230. ابن خلكان، وفيات الأعيان: 143/3.

(6)البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: 49.

(7) ابن الأبار، التكملة: 32.

(8) الذهبي، العبر في خبر من غبر: 82/3.

(9) الحموي، معجم البلدان: 291/3.

(10) ابن دحية، المطرب: 233.

(11) السهيلي، نتائج الفكر: 9، الأمالي: 11.

(12) الضبي، بغية المتلمس: 477.

(13) المقري، نفح الطيب: 401.

(14) ولد أباه: تاريخ النحو العربي: 251.

(15) السهيلي، نتائج الفكر: 387.

(16) السهيلي، أمالي السهيلي: 20

(17) من هذه الدراسات: أصول النحو العربي لمحمد عيد، المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل للدكتور عبدالعزيز عبده، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه لخليل عمايرة، العلل النحوية لحمد الفتلي، نظرية العامل في النحو العربي لرياض الخوام.

(18) ابن مضاء، الرد على النحاة: 133

(19) السهيلي، نتائج الفكر: 108.

(20) نفسه: 226.

(21) نفسه: 39.

(22) الحاج صالح: النظرية الخليلية: 5.

(23) ينظر: سيبويه، الكتاب: 22/1. الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف: 3.

(24) ينظر: الوراق، علل النحو: 613.

(25) ينظر: الأنباري، أسرار العربية: 222.

(26) السهيلي، الأمالي: 24.

(27) نفسه: 20.

(28) نفسه، الصفحة نفسها.

(29) نفسه: 22

(30) نفسه: 22، 23.

(31) نفسه: 25.

(32) نفسه: 29.

(33) الحسيني، شرح اللمع لابن جني: 100، 101. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2/734.

(34) الحسيني، شرح اللمع: 102.

(35) السهيلي، نتائج الفكر: 167.

(36) نفسه: 168.

(37) نفسه، الصفحة نفسها.

(38) الحسيني، شرح اللمع: 103.

(39) السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 244/2.

(40) الأنباري، الإنصاف: 235/1-237.

(41) السهيلي: نتائج الفكر: 67.

(42) نفسه: 67.

(43) نفسه: 69.

(44) ابن مضاء، الرد على النحاة: 133.

(45) السهيلي، الأمالي: 19.

(46) نفسه: 25.

(47) نفسه: 26.

(48) نفسه: 29.

(49)السهيلي، نتائج الفكر: 67.

(50) القحطاني، الأبعاد التداولية في نتائج الفكر والأمالي للسهيلي: 28.

(51) سيبويه، الكتاب: 182/2، 183.

(52) سيبويه، الكتاب: 9/3.

(53) الزبيدي، تاج العروس: 59/30.

(54) ابن جني، الخصائص: 179/1، 180.

(55) نفسه:1/ 180.

(56) الأنباري، الإنصاف: 46/1.

([57]) نفس المصدر، والصفحة نفسها.

([58]) الرضي، شرح الكافية: 64/1.

([59]) السهيلي، نتائج الفكر: 75.

([60]) نفسه: 82.

([61]) نفسه: 84.

([62]) نفسه: 74.

([63]) نفسه: 75.

([64]) نفسه: 341.

([65])نفسه: 340.

([66])نفسه، الصفحة نفسها.

([67])نفسه: 70.

([68]) ابن الدهان، الغرة في شرح اللمع: 376.

([69]) السهيلي، نتائج الفكر: 234.

([70]) السهيلي، نتائج الفكر: 402.

([71]) العصيمي، القرارات النحوية والتصريفية: 160.

([72]) ابن السراج، الأصول في النحو: 94/1.

([73]) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 343.

([74]) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: 155/2.

([75]) السهيلي، نتائج الفكر: 408.

([76]) نفسه: 410.

([77]) نفسه: 409.

([78]) نفسه، الصفحة نفسها.

([79]) نفسه، الصفحة نفسها.

([80]) ينظر: سيبويه، الكتاب: 147/1.

([81]) ينظر: المبرد، المقتضب: 202/4.

([82]) ينظر: ابن السراج، الأصول: 321/1.

([83]) السهيلي، نتائج الفكر: 77.

([84]) الحسيني، شرح اللمع: 154.

([85]) السهيلي، نتائج الفكر: 78.

([86]) البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: 321. أشار السهيلي رحمه الله في نتائج الفكر إلى أن المقصود إليه بالذكر هو مذهب شيخه أبي الحسين ابن الطراوة، وأورد المحقق ما نقله أبو حيان عن جواز النصب بالقصد عند ابن الطراوة، لذلك لا يفهم من كلام المحقق عن النصب بالقصد عند السهيلي أنه يجعل منه أول من قال به، بل ينبّه إلى أنه يستحق وقفة ونظرة تقدير.

([87]) ينظر: المرادي، الجنى الداني: 599.

([88]) سيبويه، الكتاب: 279/1.

([89]) السهيلي، نتائج الفكر: 349.

([90]) المرادي، الجنى الداني: 602.

([91]) السهيلي، نتائج الفكر: 349.

([92]) نفسه: 349.

([93]) ابن السراج، الأصول في النحو: 95/1.

([94]) أبو حيان، ارتشاف الضرب: 1080/3.

([95]) ابن السراج، الأصول: 95/1.

([96]) الرضي، شرح الكافية: 250-251.

([97]) الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية: 2/18.

([98]) السهيلي، نتائج الفكر: 429.

([99]) نفسه: 425، 426.

([100])نفسه: 426.

قائمة المصادروالمراجع:

1) ابن الأبار، أبوعبدالله محمد: التكملة لكتاب الصلة، تحقيق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1415هـ.

2) البنا، محمد إبراهيم، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي، بيروت، ط1، 1405هـ.

3) ابن جني، أبو الفتح، الخصائص، تحقيق: محمد النجار، المكتبة الوقفية، القاهرة، ط1، 2015م.

4) الحاج صالح، عبدالرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، د.ت.

5) الحاج صالح، عبدالرحمن، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الجملة في كتاب سيبويه، المبرز، مجلة دورية أكاديمية تصدر عن المدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية، ع2، جويلية، ديسمبر.

6) الحسيني، الشريف عمر، شرح اللمع لابن جني، دار الكتب الوطنية، أبوظبي، ط1، 1431هـ.

7) الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

8) أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان، مكتبةالخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م.

9) ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

10) ابن دحية، عمر بن حسن، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق: إبراهيم الأبياري، حامد عبدالمجيد، أحمد بدوي، دار العلم للجميع للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1374هـ

11) ابن الدهان، سعيد بن المبارك، الغرة في شرح اللمع، تحقيق: فريد السليم، دارالتدمرية، الرياض، ط1، 1423هـ

12) الذهبي، العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

13) الرضي، محمد بن الحسن، شرح الكافية لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: حسن الحفظي، عمادة البحث العلمي، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية، د.ت.

14) الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، الكويت، د.ت.

15) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى قراعة، مكتبةالخانجي، القاهرة، ط3، 1421هـ

16) ابن السراج، أبوبكر محمد، الأصول في النحو، تحقيق: محمد التراس، دار السلام، القاهرة، ط1، 1439هـ

17) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، أمالي السهيلي، تحقيق: محمد البنا، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1436هـ

18) السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، نتائج الفكر، تحقيق: محمد البنا، دار الرياض للنشر، الرياض، 1404هـ

19) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، مكتبةالخانجي، القاهرة، ط3، 1427هـ

20) السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، مكتبة بولاق، مصر، ط1، 1316هـ

21) الضبي، أحمد بن يحيى، بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1، 1410هـ

22) ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق: صاحب أبوجناح، عالم الكتب، الرياض، د.ت.

23) العصيمي، خالد بن سعود، القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1423هـ

24) القحطاني، عايض بن محمد، الأبعاد التداولية في نتائج الفكر والأمالي للسهيلي، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك خالد، السعودية، 1442هـ

25) المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي، المقتضب، تحقيق: محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 1996م.

26) المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ

27) ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، الرد على النحاة، تحقيق: محمد البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط1، 1399هـ

28) المقري، أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، د.ت.

29) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد، أسرار العربية، تحقيق: بركات يوسف، دار الأرقم، بيروت، ط1، 1420هـ

30) الأنباري، عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، 1419هـ.

31) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، قدم له: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ

32) ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.

33) ولد أباه، محمد المختار، تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1429هـ.